بعض التجارب التاريخية الاوربية في الخصخصة و "الاصلاحات" (2) التجربة البولندية

د.صالح ياسر

من الناحية التاريخية، يمكن القول ان عملية "الاصلاح" لم تنطلق في بولندا عام **1989**، بل سبقت ذلك بوقت طويل حيث جرت عدة محاولات أهمها ما تم في عام **1981** حيث اقرّت السلطة الحاكمة حينذاك رغبتها في اجراء "اصلاحات عميقة" [1]. غير ان هذه الجهود والمحاولات المبذولة لم تمر بسهولة وانسيابية وإنما جوبهت بعوائق وممانعة من بعض مراكز القرار الذي كانت تتوزعه قوى عدة. وهكذا انتهت هذه المحاولة الى الفشل. وعند البحث عن **جذور** الفشل في اجراء "الاصلاحات" تلك فإنه يمكن القول انه يكمن في **سياقها المحدود وجزئيتها**. فقد تركزت على اجراء تغييرات في بعض جوانب الاقتصاد مع الحفاظ على عناصره الاساسية وتجنبها أي تغيير أو تعديل جدي يكون قادرا على مواجهة التحديات الجديدة والمتجددة.

وباختصار، يمكن القول ان تلك المحاولات لم تكن سوى مجرد محاولات لعلاج مظاهر المرض/الأزمة في حين كان المفروض معالجة المرض ذاته، أي الازمة العميقة التي كان يعاني منها الاقتصاد البولندي.

هكذا، إذن، يمكن القول أنه في عام 1981 كانت هناك قناعة – بما في ذلك داخل المركز القيادي – أن الازمة التي تواجهها البلاد آنذاك ليست مجرد ازمة عادية وعابرة بل هي **ازمة بنيوية عميقة**، وانه لا يمكن التخلص منها ومن العوائق التي تواجه النظام السائد إلا بإجراء تغييرات بنيوية فيه. وفي ضوء ذلك تم صياغة برنامج للإصلاحات الاقتصادية **استند** بالأساس على الموضوعات التي صاغها المؤتمر التاسع الاستثنائي للحزب الحاكم – حزب العمال البولندي الموحد PZPR [2]. وجرى التأكيد في ذلك البرنامج على ان التغيير الاساسي للنظام الاقتصادي ينبغي ان يرافقه في الوقت ذاته اجراء تغييرات/اصلاحات في النظام الاجتماعي-السياسي، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص دور الحزب الحاكم. وقد اطلق على هذا البرنامج مصطلح **"اعادة التجديد الاشتراكي"**. غير أن اندلاع الحركة الاضرابية في عام **1980** وتواصلها في عام **1981**، وتطبيق حالة الطوارئ ليلة 13/12 كانون الأول/ديسمبر **1981** ادى الى **قطع** هذه المحاولة. هذا مع العلم أنه في فترة اعلان حالة الطوارئ كان الاقتصاد البولوني يعيش وضعا كارثيا بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، الامر الذي تطلب تركيز الجهود على هذا الجانب أساسا.

ما ميّز هذه المحاولة هو تأكيدها على اجراء اصلاحات اقتصادية وجعل الأولوية لها دون ان يرافق ذلك اجراء اصلاحات في النظام السياسي أو أن الاصلاحات في هذا الجانب (السياسي) احتلت مرتبة ثانوية في منظومة الاصلاحات التي كان مطلوبا تحقيقها.

ويرى بعض الكتّاب أن الاصلاحات السياسية التي طبقت – رغم محدوديتها – (توسيع قاعدة المشاركة، اعطاء مساحة اكبر من الحرية للمعارضة..الخ) لم تجلب آثارا ايجابية على المستوى الاقتصادي، بل أنها تسببت في العديد من المشكلات الاجتماعية، ومفاقمة التناقضات، وتنامي النزعات الشعبوية واضعاف الانضباط الاقتصادي.

إن التأخر او التباطؤ في اجراء تغييرات سياسية بالمقارنة مع الاجراءات الاقتصادية تسبب في حدوث **توترات اجتماعية** مما أضعف السلطة الحاكمة. وهكذا فإن التوترات الاجتماعية المتنامية أدت، بالنتيجة،

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذه المحاولات قارن: زجسواف سادوفسكي، **"الانتقال والتنمية. اعمال مختارة"**، مطبعة جمعية الاقتصاديين البولندية، الطبعة الثانية، وارشو 2005، ص 27 ولاحقا.

Zdisław Sadowski, „*Transformacja i rozwoj. Wybor prac"*, Wydawnictwo Polskiego Towarzystwa Ekonomiczne, Warszawa, 2005, Wydanie druge. S 7 i nast.

[2] (PZPR) Polska Zjednoczona Partia Robotnicza

الى **انعطافة سياسية** تجلت في عدة اشكال من بينها الهزيمة الانتخابية التي حلت بالتحالف الحاكم كله في حزيران **1989**.
وفي الظروف الجديدة، أي بعد الهزيمة الانتخابية لحزب العمال البولندي الموحد وحلفائه، وصعود المعارضة بقيادة نقابة **"تضامن"** الى السلطة برزت في أوساط القوى الجديدة اطروحتان أو **رؤيتان** للإصلاحات المطلوبة:

- **اصلاح "ثوري"** عبر منهج "العلاج بالصدمة" على وفق الوصفة النيوليبرالية التي كانت رائجة آنذاك.
- **اصلاح متدرج** "تطوري" Evolution.

وفي ضوء هيمنة النزعات الشعبوية السائدة حينذاك انتصرت الرؤية الأولى.

وقبل ان نتناول ما جرى في بولندا من "إصلاحات" بعد 1989 عبر منهج "العلاج بالصدمة"، سنتوقف هنا عند هذا المنهج عموما بهدف تأصيله والعودة الى جذوره.

المطلب الأول: منهج العلاج بالصدمة – الجذور والخلفية التاريخية

تعود جذور منهج العلاج بالصدمة الى **عقيدة الصدمة** التي بلورها ميلتون فريدمان (1912 – 2006) **Milton Friedman** [3] وصبيان "مدرسة شيكاغو" بقسم العلوم الاقتصادية بجامعة شيكاغو والتي لعبت دورا يتجاوز دورها كجامعة، بل كان هذا القسم مدرسة للفكر المحافظ، وللتدخل الأمريكي في شؤون الدول الأخرى، والداعين لحرية مطلقة للأسواق وآلياتها. **وتنطلق** عقيدة الصدمة من منهج **استخدام** العلاج بالصدمات الكهربائية لكسر إرادة الاشخاص المصابين بالأمراض النفسية؛ ثم تعاد برمجتهم ! أي إعادة تربية المرء انطلاقا من الصفر (غسل دماغه بالكامل وجعله أبيضا قابلا لكل اضافة).

ثمة العديد من الدراسات والأبحاث المهمة حول منهج وإستراتيجية العلاج بالصدمة ولكن اكثرها متعة هو كتاب (**نعومي كلاين**) الموسوم: **"عقيدة الصدمة (صعود رأسمالية الكوارث)"** الذي اثار ضجة واسعة واهتماما كبيرا عند صدوره وأصبح أحد المراجع الأساسية للحركة العالمية المناهضة للنفوذ الهائل للشركات المتعدية الجنسيات والعابرة للدول ولمنطق العولمة الرأسمالية [4].
تقول نعومي كلاين أن عقيدة الصدمة مثل كل العقائد ..هي فلسفة القوة.. إنها فلسفة حول كيفية تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية، وهذه الفلسفة **تتلخص** بأن أفضل طريقة وأفضل وقت لترويج أفكار السوق الحرة الراديكالية تكون بعد حدوث صدمة رئيسية مثل: ازمة اقتصادية، كارثة طبيعية، هجوم إرهابي واسع أو حرب شاملة.. لكن الفكرة هي أن هذه الكوارث وهذه الصدمات لا بد من استغلالها حتى تلين كامل المجتمع أو المجتمعات وتشوشها، وفي خضم هذا التشويش يفقد الناس صلاتهم واتجاهات علاقاتهم وتفتح نافذة مشابهة لنافذة غرفة الاستجواب ومن خلالها يمكن الترويج لما يسميه الاقتصاديون بـ **"علاج الصدمة الاقتصادية"**، فهذا نوع من أنواع تغيير البلد المستهدف، وليس بمعنى الاصلاح.

---

[3] لمزيد من التفاصيل حول فريدمان وفكره قارن: Doherty, Brian, „*Radicals for Capitalism: A Freewheeling History of the Modern"* (American Libertarian Movement) 2007.
„Milton Friedman on Economics: Selected Papers by Milton Friedman", edited by Gary S. Becker (2008).

[4] لمزيد من التفاصيل قارن: نعومي كلاين، **"عقيدة الصدمة (صعود رأسمالية الكوارث)"**، مصدر سبق ذكره. يؤكد الكتاب المذكور أن السياسات الاقتصادية النيوليبرالية: الخصخصة، وتحرير التجارة، وخفض الإنفاق الاجتماعي؛ التي فرضتها مدرسة شيكاغو - ومنظّرها ميلتون فريدمان- عالميا كانت سياسات كارثية. ولأن نتائجها وخيمة وتؤدي للكساد وتفاقم الفقر، ونهب الشركات الخاصة للمال العام، فإن وسائلها كارثية تعتمد الاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية والذرائع القسرية لتمرير "إصلاحات" السوق الحرة المرفوضة شعبيا. تؤرخ كلاين لهذه الكوارث، التي تتضمن برامج لمدرسة شيكاغو أطلقتها انقلابات عسكرية بأميركا الجنوبية؛ والبيع المعيب لاقتصاد الدولة في روسيا عقب انهيار الاتحاد السوفيتي.
ومن الجدير بالذكر ان (جوزيف ستيجلز *Joseph Stiglitz*) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد اعتبر كتاب نعومي كلاين هذا يمثل نظرة طموحة لهذه الباحثة في تاريخ الاقتصاد العالمي و صعود أصولية السوق الحر حول العالم خلال الـ 50 سنة الاخيرة. "رأسمالية الكوارث" كما تسميها نعومي كلاين هي عبارة عن نظام عنيف يتطلب أحيانا بث الرعب حتى يحقق أهدافه.

تعني إستراتيجية العلاج بالصدمة، بشكل آخر، **فلسفة القوة** أو التكتيك الذي يهدف إلى فرض النظريات الليبرالية المتطرفة التي طورها الاقتصاديون المؤيدون لنظرية السوق الحرة بهدف التغلب على الحواجز الديمقراطية وكسرها.

وباختصار وكما اشرنا سابقا، تقوم هذه العقيدة الاقتصادية على إلغاء القطاع العام، ورفع يد الدولة تماما عن الاقتصاد وتحويلها الى مجرد خفير، منح الحرية الكاملة للشركات، خصخصة كل المرافق وفتح البلد امام الاستثمارات الأجنبية التي قد تتولى المرافق المخصخصة، ورفع أي قيود حمائية تعرقل آليات السوق الحرة، حرمان الطبقات الشعبية من أي ضمان يؤدي إلى علاج البطالة والتضخم، والحد الكبير للإنفاق ألاجتماعي عبر وسائل مدمرة تعتمد الاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية والذرائع القسرية لتمرير إصلاح السوق الحرة المرفوضة شعبيا واجتماعيا وذلك باستغلال حالة الخوف والصدمة والفراغ التي يعيشها الناس في تلك اللحظة. ونجاح هذه الإستراتيجية يعتمد على عمق الأزمة، فكلما كانت أكثر خطورة، فإن التحولات على وفق هذه العقيدة تكون جذرية أكثر، وهي لا تلتفت إلا إلى المكاسب التي تجنيها الشركات الخاصة من الأزمات، ومدى امتثال البلد المستهدف لإملاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ولوائح العولمة بطبعتها الرأسمالية.

عقيدة "العلاج بالصدمة" في نسختها البولندية

رغم مرور ما يقارب الاربعة عقود على مفاوضات "المائدة المستديرة" [5]، التي شكلت بداية للتحولات البنيوية في بولندا سنة 1989فإن عملية التحولات وآثارها، ومرحلة "جمهورية بولندا الشعبية" التي سبقتها، لا تزال مادة للنقاشات المحتدمة بين مختلف الأطراف. فهناك أصوات تدين بوضوح تراث النظام السابق بقيادة حزب العمال البولندي الموحد PZPR، وترى فيه أنه كان نظاما تسلطيا خنق صوت المواطن ! في حين أن هناك أصوات ترى بعض الجوانب الإيجابية فيه، كنظام الرعاية الاجتماعية للفئات المهددة بالحرمان على سبيل المثال. وبنفس الشكل يجري تقييم السنوات الأولى من التحولات البنيوية التي جرت بعد عام **1989**، فالبعض يرى فيها أنها ربما كانت مؤلمة للمجتمع، ولكنها كانت عملية ضرورية لغرس آليات اقتصاد السوق الحرة في بولندا ! أما البعض الآخر فإنه يرى قبل كل شيء، **التكاليف الاجتماعية الباهظة** لهذه "الاصلاحات"، **والتفاوتات الاجتماعية** التي تركتها، **والبطالة والفقر** التي جاءت نتاجا لها. بل لا تزال أصداء فترة ما قبل الإصلاحات تسمع في المناقشات والمناظرات المحتدمة حول إمكانيات وقدرات الدولة البولندية. وهكذا نرى أن تعدد الآراء يخلق صعوبات في اجراء تقييم موضوعي عن التحولات البنيوية التي حصلت في بولندا بعد 1989 [6].

بدأت **"مرحلة الانتقال من الاشتراكية الى الرأسمالية"** في بولندا بتشكيل أول حكومة للائتلاف الجديد بقيادة نقابة **"تضامن"** وأنصارها وذلك في أيلول/سبتمبر **1989**. وفي بداية عام **1990**، كان إدخال "إصلاحات جذرية" شرطا لا بد منه لتجاوز حالة الركود التي يواجهها الاقتصاد والمجتمع. فقد ورث "المصلحون الأوائل" نظاما اقتصاديا كان يعاني من ركود واسع، وتميّز بتضخم جامح وديون خارجية ضخمة. ورأت الحكومة الجديدة ان الطريق للتغلب على المظاهر أعلاه وإعادة بناء الاقتصاد البولندي يكمن بضرورة القيام بخصخصة المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة. وكانت السجالات في اوساط الطبقة

---

[5] في نهاية الثمانينات من القرن العشرين تجددت الإضرابات العمالية. ولكن التغييرات التي حصلت في الإتحاد السوفييتي بقيادة غورباتشوف إضافة إلى الضغوط الاجتماعية المتصاعدة، أجبرت السلطة في بولندا على جراء حوار مع المعارضة. وبهذا الشكل توصل الطرفان: السلطة والمعارضة إلى مفاوضات "المائدة المستديرة"، والتي شارك فيها ممثلون عن السلطة ونقابة "تضامن" والكنيسة وشخصيات مستقّلة. وقد نجحت مفاوضات المائدة المستديرة في صياغة برنامج للمجالات التي ستتم فيها الإصلاحات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية والتي بفضلها بدأت عملية التحولات البنيوية. لمزيد من التفاصيل حول مفاوضات "المائدة المستديرة" قارن:
„Okrągły Stół". Opracował Krzysztof Dubiński. Wyd. Krajowa Agencja Promocyjna, Warszawa 1999

[6] **الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل - التجربة البولندية**. مجموعة مؤلفين تحت اشراف يوليوش غاردافسكي وكاتاجينا باخنياك، ترجمة د.جورج يعقوب ود. هاتف الجنابي وعبد القادر مصلح، الطبعة الاولى، قسم الدراسات العربية والإسلامية، كلية الاستشراق – جامعة وارشو، وارشو 2012، ص 14-15.

السياسية الجديدة لا تدور حول وضع الاسس لعلاقات الملكية الرأسمالية عبر منهج الخصخصة، فهذه (أي الخصخصة) كانت قضية مفروغ منها، بل عن **أي نمط من الخصخصة** يتم اللجوء إليه في الفترة الجديدة: هل يتم اعتماد خصخصة تدريجية أم خصخصة "ثورية" عن طريق عاصف وسريع وبضربة واحدة- "العلاج بالصدمة". ولم يكن هناك شك لدى الحكومة الجديدة بأنه يتعين على بولندا "الجديدة" انتهاج اقتصاد السوق وزرع علاقات الانتاج القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. وإدخال هذا النمط من العلاقات، بحسب متبني هذه المقاربة، يتطلب خصخصة الاقتصاد، وتجربة اقتصاد السوق التي اعتمدتها البلدان التي طبقتها قامت على الملكية الخاصة [7].

وثمة سوء فهم هنا يتمثل في **المطابقة** بين تجربة البلدان الرأسمالية المتطورة التي طبقت فيها وصفة خصخصة مؤسسات القطاع الحكومي وبين الاوضاع في بولندا. فالخصخصة في البلدان الاوربية انطلقت من واقع ان علاقات الملكية السائدة هناك كانت علاقات الانتاج الرأسمالية، والخصخصة التي تمت قامت على اساس هذه العلاقات وليس تغييرها. اما في **بولندا** فالعلاقات السائدة قبل 1989 كانت "علاقات الانتاج الاشتراكية" وبالتالي فان الخصخصة كانت تعني **تحويلا جوهريا** للملكية وليس شكليا، أي تحويل القطاع الخاص من قطاع ثانوي الى قطاع يلعب دورا قياديا. وهكذا أصبحت الخصخصة الراية التي انضوى تحت لوائها برنامج الاصلاحات التي عرفتها بولندا بعد عام **1989**. وفي نهاية المطاف انتصر انصار منهج "العلاج بالصدمة" بقيادة نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في الحكومة الجديدة البروفيسور **ليشيك بالتسيروفيج Leszek Balcerowicz** الذي كان في البداية أحد اعضاء الحزب الحاكم المدللين قبل 1989، حزب العمال البولندي الموحد ثم تحول الى "الضفة الأخرى" ليصبح أحد "فتيان" مدرسة شيكاغو النبلاء !!.

كانت خطة بالتسيروفيج (**Balcerowicz**) [8] المستندة على منهج العلاج بالصدمة تتمثل في تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والبنيوية بطريقة عاصفة و "ثورية" تفترض استقرار الاقتصاد الكلي، مع تحديد مسار الانتقال نحو اقتصاد السوق. وشملت الخطة "إصلاحاً شاملا" للاقتصاد القومي، بما فيها الاقتصاد المالي للمؤسسات التجارية -الاقتصادية التابعة للدولة، والقوانين المصرفية والضرائبية والقروض، والقروض والعملات الصعبة والجمارك، إضافة إلى قواعد التشغيل، والقيام بالنشاطات الاقتصادية.

كان **الهدف** من برنامج "العلاج الصدمة" هو **تفكيك** كل آليات التخطيط الاقتصادي المركزي وبدء العمل باقتصاد السوق وآلياته في أقرب وقت ممكن. ونص البرنامج الاقتصادي على سياسات متزامنة لترسيخ الهياكل الاقتصادية و "تحريرها" وإعادة هيكلة المؤسسات هيكلة جذرية، تهدف الى تحويل الاقتصاد البولندي من نظام موجه قائم على "الملكية الاشتراكية" إلى نظام اقتصاد سوق حرة رأسمالية بما له من مؤسسات وملكية خاصة مهيمنة مفتوحة على التجارة والاستثمار والمنافسة. وعلى هذا الصعيد تم اتخاذ توليفة من القرارات الصعبة أسفرت عن تكاليف اجتماعية ثقيلة، سيتم الحديث عنها بالتفصيل لاحقا.

المطلب الثاني: مراحل تطبيق حزمة "الاصلاحات الاقتصادية والبنيوية"

من اجل انتاج معرفة صحيحة حول التجربة البولندية من الضروري تجنب التعامل معها باعتبارها مرحلة واحدة تمت على وتيرة واحدة من دون اية عوائق. ولذا تقتضي الضرورة الموضوعية ومن اجل بلورة تقييم موضوعي لهذه التجربة ان يجري تحقيبها، وهو ما يتفق عليه الكثير من الباحثين والمهتمين بالشأن البولندي وبالفترة التي تلت "الانعطاف الكبير" الذي حدث في **1989** والسنوات التي تلته، حيث

---

[7] لمزيد من التفاصيل قارن: زجسواف سادوفسكي، **الانتقال والتنمية. مجموعة اعمال**...، مصدر سابق، ص 80.

[8] **ليشيك بالتسيروفيج (Leszek Balcerowicz)** من مواليد 1947، بروفيسور بولندي في العلوم الاقتصادية. كان نائبًا لرئيس الوزراء وزيرا للمالية في السنوات 1989 – 1991 وكذلك في 1997 - 2001 ثم تبوأ منصب حاكم البنك المركزي البولندي في الفترة 2001 – 2007.
علما انه كان في الفترة التي سبقت 1989 أحد اعضاء الحزب الحاكم حينذاك، حزب العمال البولندي الموحد (PZPR) المدللين !.

أجريت انتخابات مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وقد نجح مرشحو نقابة **"تضامن"** بالكامل في تلك الانتخابات.

تتعدد المقاربات ولكن رغم ذلك هناك من يقسم التحولات البنيوية التي تمت في بولندا إلى ثلاث مراحل[9] :

المرحلة الأُولى والتي بدأت في سنة 1989 وهي **مرحلة الخروج من الاقتصاد المخطط مركزيا نحو زرع البذور الاولى لاقتصاد السوق ونشر علاقات الانتاج الرأسمالية**. اعتمدت هذه المرحلة بالدرجة الأُولى على (خطة بالتسيروفيج)، التي انطلقت من ضرورة وضع ضوابط تهدف الحد من التضخم الهائل والمديونية المرتفعة، ولكنها إضافة لذلك تضمنت الخصخصة، وكسر الاحتكارات، ولبرلة التجارة الخارجية، وتحرير سعر العملة البولندية (الزلوتي Zloty)، والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد. وفي دراسة له تحت عنوان: **"تحولات، عصرنة أم تطبيع؟ اختيارات لنموذجٍ للاقتصاد البولندي بعد عام 1989"**، كتب الاقتصادي البولندي المعروف (**انجي لوبه** Andrzej Lubbe) قائلا ان عملية التغيير هذه اعتمدت على تهديم السوق العفوي للنظام القديم وإنشاء سوق بديل بشكل عفوي كذلك[10].

ومن المفيد الاشارة الى ان الخصخصة كانت واحدة من العناصر الهامة في التحولات الهيكلية ضمن (خطة بالتسيروفيج) والتي أُفترِض أنها سترفع من فعالية الاقتصاد، والإنتاج، وستمتص العاطلين عن العمل، و كان من المتوّقع أن يزداد عددهم بنتيجة تطبيق البرنامج بأكمله.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: **كيف جرت بالفعل عملية الخصخصة في بولندا** ؟

لنتابع التفاصيل. في عام **1990** صدر قرار حكومي بخصخصة الشركات العامة. وبدأت عملية الخصخصة بقطاع تجارة التجزئة والخدمات. وكانت البداية متواضعة من خلال طرح أسهم خمس شركات في البورصة. ثم تسارعت عملية الخصخصة، وامتدت لتشمل نحو (**5243**) شركة كانت مملوكة للدولة. وبقيت في حينه (**2147**) شركة. وقد جرت عملية الخصخصة من خلال **ثلاثة نُظم**.

- إما من خلال البورصة؛
- أو من خلال تسييل اصول الشركة أو بعضها؛
- أو بنظام المستثمر الاستراتيجي، وهذا كان في العادة مستثمِرا اجنبيا.

كان تقويم المؤسسات المنوي خصخصتها يتم من خلال كونسرتيوم محلي أو أجنبي، ثم تقوم وزارة الخزانة بدراسة التقويم، كما ان البرلمان كان يراقب عملية الخصخصة [11].

استنادا الى تجربة سنوات **1989 – 1992**، يمكن القول ان "الخيار الراديكالي" على وفق منهج العلاج بالصدمة أدى الى هبوط كبير في معدلات الإنتاج، وتمثل ذلك في انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة **11.6%** في عام **1990**، و **7%** في عام **1991**، و **2%** في عام **1992**، مما يعني أن مجموع الهبوط هذا شكّل ما نسبته **20%** خلال ثلاث سنوات. ان السبب الرئيسي للتدهور الانتاجي كان ناجما عن محاولة السياسة النقدية الجديدة كبح الطلب العام وبالتالي كبح النمو التضخمي للأسعار. ورغم انه قد تم

---

[9] قارن: **الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل - التجربة البولندية**. مجموعة مؤلفين تحت اشراف يوليوش غاردافسكي وكاتاجينا باخنياك..، مصدر سابق، ص 43 ولاحقا.

[10] Andrzej Lubbe, „*Transformacja, modernizacja czy po prostu normalizacja? Wybory modelu gospodarki polskiej po 1989 roku. Modernizacja Polski - Struktury o Agencje o Instytucje"*, Redakcja naukowa Witold Morawski, Wydawnictwa Akademicke i Profesjonalne, Warszawa 2010, p.76.

[11] قارن: **"دروس مستفادة: لقاء خاص: التجربة البولندية في التحول الاقتصادي".** متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.rcssmideast.org/Article/3082/-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-#.Vjvcdr-bUUM

تحجيم الطلب باستخدام وسائل متطرفة فإن التضخم مع ذلك بقي مرتفعا وكان من الصعب تحجيمه نهائيا لأنه كان محفزا بالأساس من خلال نمو التكاليف وليس من خلال فائض الطلب.

ولم يقتصر الأمر على هبوط الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام بل اقترن ذلك بتسجيل هبوط حاد في الإنتاج الصناعي والزراعي وارتفاع في معدلات البطالة. فمثلا كان الانتاج الصناعي المباع في عام **1992** اقل من **31%** مقارنة بعام **1988**، في حين كان مستوى الاجور الحقيقية في عام **1992** اقل من **42%** مقارنة بعام **1989** [12].

وتعدى الأمر ايضا الى ان الانتقال الى الرأسمالية بحسب "خطة بالتسروفيج" أدى الى **تدمير جزء من الجهاز الانتاج**ي بذريعة تصفية "القطاعات غير النافعة" او "الضئيلة او معدومة الكفاءة الاقتصادية" [13]. ولابد من الاشارة هنا ان اجراءات الحكومة الجديدة في سياق تطبيقها "الثوري" لمشروع الخصخصة من دون تحضير مسبق للمؤسسات المنوي خصخصتها أدى الى **تردي** اوضاع الجزء الاكبر من المؤسسات التي لم تستطع تدبير امورها وهي تتنافس على "قواعد جديدة" للسوق وآلياته المطلقة السراح، وقاد ذلك الى تراكم الكثير من الالتزامات المالية وعدم قدرتها، أي تلك المؤسسات، على تسديد الضرائب المفروضة عليها، وارتفاع التكاليف.

ومع ظهور نتائج تحويل الملكية وما تركته هذه العملية من آثار سلبية بدأ يظهر الانقسام بين المستفيدين والمتضررين من عملية الخصخصة [14]. وهذا ما دفع بعض الباحثين الى الاشارة الى ان مدى تقبل المجتمع للخصخصة يشكل المفتاح لنجاح العملية هذه. ومن خلال الدراسات التي أجريت آنذاك، وجد الباحثون صورة جلية لدرجة تقبل الخصخصة. فقد وجد فيها كمية من المخاطر تساوي كمية المكاسب التي تحملها في طياتها [15]. وكان هذا هو **السبب الأساس** على موافقة الحكومة البولندية، في بداية التسعينات، على اقتراح لإجراء مفاوضات اجتماعية بهدف الوصول إلى مجموعة من العقود تتعّلق بخصخصة المؤسسات التجارية- الاقتصادية، والحد الأدنى الاجتماعي، وغيرها من المواضيع المستعصية. وكانت الخصخصة، والعائدات المالية منها والخدمات الاجتماعية أهم مواضيع "المفاوضات الثلاثية" بين الجانب الحكومي والجانب النقابي وجانب أرباب العمل. وكان المطلوب من المفاوضات أن تفضي إلى صياغة نموذج لتغيير ملكية الشركات المملوكة للدولة بشكلٍ يحظى بموافقة المجتمع. وتعني هذه الملاحظة انه كان هناك نوع من الاعتراض على اجراءات "العلاج بالصدمة".

خلاصة القول انه وبعد تطبيق ما سمي ببرنامج الاستقرار **Stabilization Program** في **1990** حدث التالي:

1. تدمير جزء مهم من الجهاز الانتاجي للبلاد.
2. تنامت وبسرعة بطالة واسعة، ففي عام **1993** كان هناك **15.5%** من السكان في العمر الانتاجي عاطلين عن العمل [16].
3. ادى هذا الى تنامي الفقر الذي طال قطاعات واسعة من السكان بلغت **42%.**
4. استمرار انخفاض الدخول الحقيقية لجزء مهم من السكان.
5. في ظل اعتماد سياسة نقدية ومالية انكماشية، انهارت المالية العامة مما تسبب في حدوث ازمة عميقة في حقل الخدمات الاجتماعية، وخاصة في التربية والتعليم وحماية الصحة والرعاية الاجتماعية... الخ.
6. حصول تغيير اساسي في علاقات القوى تمثل في استقطاب اجتماعي واسع للثروة والدخول من جهة وتعاظم الفقر والبؤس من جهة ثانية.

---

[12] لمزيد من التفاصيل قارن: *Biuletyn Statystyczny GUS*, nr 10, 1993.

[13] لمزيد من التفاصيل قارن: زجسواف سادوفسكي، **الانتقال والتنمية. مجموعة اعمال**...، مصدر سابق، ص 110 – 111.

[14] لمزيد من التفاصيل قارن: ستانسوافا تيريسا سورديكوفسكا، "**الخصخصة" (وارشو:** مطبعة الدولة العلمية، 1969). باللغة البولندية Stanisława Teresa Surdykowska, „ *Prywatyzacja”*, Wydawnictwo Naukowe PWN, Warszawa 1996 r.

[15] قارن: **الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل - التجربة البولندية**...، مصدر سابق، ص 46 -50.

[16] قارن: زجسواف سادوفسكي، **الانتقال والتنمية. مجموعة اعمال...**، مصدر سابق، ص 136.

7. تنامت الباثولوجيا الاجتماعية بأشكال مختلفة: تنامي الجريمة، الرشوة، الفساد المالي والإداري والسياسي ... الخ.
8. أدت هذه المظاهر والآثار السلبية كلها الى فقدان الامل بالتغيير وعدم الرغبة فيه من طرف بعض قطاعات المجتمع البولندي.

وهكذا كانت البلاد في هذه الفترة أمام ما يمكن ان يطلق عليه مصطلح **"السلفية السوقية"**، حيث ظهر انه لا يمكن لهذه السياسة وتطبيقها المتطرف ان تستمر. لذا وبدأ من منتصف عام **1991** اصبح من الضروري التخلي عن التحرير المبالغ فيه للاستيراد والعودة الى نوع من الحماية السعرية. فقد أصبح واضحا انه من غير الممكن تحرير التجارة الخارجية من دون أن يسبق ذلك اعدادا وتحضيرا جادين للاقتصاد الجديد وتكيفه لمتطلبات وقواعد المنافسة العالمية، وهذا يتطلب مرحلة طويلة من الاعداد وليس من خلال سيف العلاج بالصدمة وبطريقة "ثورية".

المرحلة الثانية والتي بدأت بالموافقة على "الإستراتيجية الوطنية للتكامل" في سنة 1997 وصولا الى قبول بولندا في الاتحاد الأوربي عام 2004، وكانت قد اعتمدت على التنفيذ التدريجي للمتطلبات السياسية - الاقتصادية التي كانت شرطًا لقبول عضوية بولندا في الإتحاد الأوربي. وقد تم خلال هذه المرحلة تنفيذ برنامج محدد، يهدف الى تكييف النظام الاقتصادي، والسياسي البولندي مع متطلبات نظام الاتحاد الأوربي. علما أن هذه العملية تمت تحت إشراف صارم من قبل مؤسسات الدولة والمؤسسات الأجنبية.
وفقًا للمعطيات الإحصائية وصلت الخصخصة في عام **1997** الى نقطة عصيبة بحيث بلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي **60%**، وتمّت خصخصة أكثر من نصف الشركات المعدة للخصخصة. وتبين أن أغلبية العاملين كانوا يعملون في القطاع الخاص.
وهكذا فانه و بـ "فضل" منهج العلاج بالصدمة طال اخطبوط الخصخصة جميع ميادين الاقتصاد. فمثلا في عام **2001**، كان القطاع الخاص يشغِّل ما يناهز **59.1%** من مجموع القوى العاملة في البلد، وكان ينتج **62.9%** من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت الزراعة وتجارة التجزئة والبناء في أيدي القطاع الخاص بالكامل تقريبا. وكان نصيب القطاع الخاص **86.4%** (**78%** في عام **1998**) من الصادرات و90.7% (**86%** في عام **1998**) من الواردات.
وشملت الخصخصة بعشوائية وسرعة قطاع التجارة والبناء والنقل، وجزءاً من قطاع الصناعات التحويلية. بينما بقي قسم هام من الاقتصاد حتى تلك الفترة خارج نطاق الخصخصة ومنها قطاع الدفاع والتعدين والاتصالات.
وعلى الرغم من أهمية هذه القطاعات للاقتصاد، فإن "منظري الحقبة الجديدة" صاروا يطلقون عليها تسمية: قطاعات المشاكل (القطاعات الإشكالية). ومن بين هذه القطاعات مناجم الفحم الحجري ومصانع الحديد والفولاذ وكذلك صناعة السفن، والغزل والنسيج، والدفاع، والمحروقات والطَّاقة، والاصطناع الكيمياوي الثقيل، اضافة الى السكك والمواصلات.
ولمثل هذه الحالات تم إعداد برامج سُميت بـ **"برامج هيكلة القطاعات الإشكالية"** والتي أصبح تنفيذها إحدى الصفات المميزة لعمليات الخصخصة والهيكلة، حتى لحظة انضمام بولندا إلى الإتحاد الأوربي. وقد افتُرِض في برامج الهيكلة هذه، خصخصة واسعة ومشاركة للرأسمال الأجنبي، إضافة إلى تقليص حجم الإنتاج وعدد العاملين، تحت ذريعة أن ذلك يشكِّل ضمانا للحصول على الوسائل الضرورية لتحديثها، والتي لم تكن موجودة في البلاد.
من الدراسات التي أجريت حول التقييم الاجتماعي لعمليات الخصخصة التي تمت آنذاك، يتضح أن أغلبية البولنديين كانت مع الإبقاء على ملكية الدولة للصناعات الحربية والسكك الحديدية والخدمات البريدية وصناعات الحديد والمصافي. وقد أيد أكثر من نصف الأشخاص الذين شكلوا العينة موضوع الدراسة أن تكون هذه القطاعات مُلكًا للدولة. وكانت فكرة منح أسهم هذه القطاعات للرأسمال الأجنبي لا

تحظى بشعبية قوية. ومن الجدير بالذكر ان الشعبية لفكرة التمسك برقابة الدولة على هذه القطاعات، كانت تزداد مع مرور الوقت [17].

وكان للقلق الذي أثارته الخصخصة عدة **أسباب،** أهمها الخوف من العواقب السلبية في مجال الخدمات الاجتماعية. ومن الدراسات المدرجة أعلاه يتبين أن **70%** من البولنديين كان يرى أن الخصخصة ستجر وراءها زيادة في العاطلين عن العمل بسبب موجة التسريحات الواسعة التي ترافق هذه العملية عادة. كما أن أكثر من النصف كان يخاف من سوء الظروف الاجتماعية وترديها المستمر، وظروف العمل، والعلاقات في مواقع العمل [18].

وهكذا أصبحت القطاعات أو الشركات المخصخصة التي خضعت للهيكلة، ساحة واقعية للخلافات [19]. وفي دراسات أجريت سنة **1998** حول البولنديين وموقفهم من الخصخصة، ظهر ان أرباب العمل والمدراء كان ينظر إليهم بأنهم أصحاب **"الكلمة الأخيرة"** في كل القرارات الإستراتيجية بينما اقتصرت مساهمة النقابات على مجالين: الخدمات الاجتماعية وظروف "السلامة والصحة المهنية". وهكذا تأكدت في الواقع العملي الأولويات الاجتماعية.

وأشارت احدى الدراسات الى انه في التسعينات(من القرن العشرين) كانت قوة المدراء تزداد تدريجياً بالترافق مع عملية تآكل وتهميش النقابات المهنية [20]. وادى هذا الواقع الجديد الى النتيجة التالية وهي انه ومع تصاعد قوة المدراء لوحظ هبوط استعدادهم للتفاوض مع النقابات، وقد وجد انعكاسا لهذا الوضع في الإحصائيات، التي تظهر ديناميكية عقود العمل الجماعية. ففي العام **2006** تم عقد سبعة آلاف عقد جماعي، بينما انخفض الرقم في السنة التالية إلى أقل من 1500عقد فقط.

المرحلة الثالثة والتي بدأت سنة **2004** بالتلازم مع **انضمام بولندا إلى الإتحاد الأوربي،** وفيها كانت بولندا تسعى لتقليص المسافة التي تفصلها عن الدول الغنية في الإتحاد الأوربي، ولبناء وتعزيز مكانتها في منافسات السوق الأوربية والعالمية. وترتبط هذه المرحلة، في المجال الاقتصادي، بأعمال التكييف مع القواعد التنافسية للاقتصاد المعولم [21]. وهذا يعني بالنسبة للمؤسسات التجارية-الاقتصادية، أن عليها أن تقوم بتغييرات تهدف إلى جعلها لاعبا كامل العضوية في السوق الحر المعولم. وهنا تراجع دور الدولة إلى مجرد خلق ظروف مؤاتية لتطوير الشركات، إضافةً إلى وظيفتها في حماية حقوق المواطنين! عملا بمبادئ النيوليبرالية التي تدعو الى طرد الدولة من الاقتصاد وحصر نشاطها في ان تلعب دور الدركي للحفاظ على هيمنة الطبقة المسيطرة (او الائتلاف الطبقي المهيمن) وتعزيزها.

كانت السنتان التاليتان لعام **2004** حاسمتين لعمليات الخصخصة واعادة الهيكلة. ففي تقرير بعنوان **"خصخصة شركات الدولة في سنة 2005"** لوحظ أنه في سنوات **1990 - 2005** تمت خصخصة **(7263)** شركة حكومية، أي **90%** من كل المنشآت المشمولة بقوانين الخصخصة. أما ما تبّقى من الشركات فإن نصفها أعلن إفلاسه بسبب وضعها الاقتصادي المتردي بنتيجة اعتماد معيار "الكفاءة الاقتصادية" وإهمال الجوانب الاجتماعية، وتقديم هذه الشركات على أنها "مفلسة" مما يبرّر خصخصتها وبيعها للخواص من المحليين او الاجانب. ومن هنا يمكننا القول أنه في أواسط السنوات العشرة الأولى من

---

[17] ليشيك غيليكو (تحرير)، **"هيكلة القطاعات الإشكالية -البرامج والشروط"**، في: **"الشروط الاجتماعية ونتائج اعادة هيكلة القطاعات الإستراتيجية"** (وارشو: المدرسة العليا للتجارة، 2011)، ص 22. ونص الكتاب بالولندية:
Gilejko Leszek (red.), *„Społeczne uwarunkowania i skutki restrukturyzacji sektorów strategicznych”*, Szkoła Główna Handlowa, Warszawa, 2011.

[18] قارن: **الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل - التجربة البولندية...**، مصدر سابق، ص 54-55.

[19] ر.توفالسكي، **"تقييم الصراعات الناتجة عن تغيير الملكية"، مجلة السياسة الاجتماعية**، العدد2 / 2000، وارشو، ص2 .

[20] قارن: **الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل - التجربة البولندية...**، مصدر سابق، ص 61.

[21] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن: **"العولمة والتنافسية في الاقتصاد العالمي"**، م.نوكا و م.ك.ستافيتسكا (تحرير)، مصدر سبق ذكره.
„Globalizacja a konkurencyjność w gospodarce światowe”j, [red.] M. Noga, M. K. Stawicka, CeDeWu, Warszawa 2008.

القرن الحادي والعشرين اكتملت فعليا عملية خصخصة الاقتصاد البولندي وانتقل الى اقتصاد السوق الحرة وآلياتها المطلقة السراح.

المطلب الثالث: **الحصاد المرّ**: **الحصيلة الاجمالية لعمليات الخصخصة في بولندا**

يمكن القول ان الخصخصة بطبعتها البولندية والتي جرت تحت سيف "العلاج بالصدمة" أدت إلى **تغييرات وآثار عميقة**، وقد اختلف افراد المجتمع البولندي ونخبه الثقافية والاقتصادية حول تقييم التجربة بين **مؤيد ومعارض ومتردد**.

فطبقا لدراسة اجراها **مركز ابحاث الرأي العام** في بولندا بعنوان: "**الخصخصة – تقييمات، شكوك، توقعات ومخاوف**" [22]، حول تقييم المنافع الناجمة عن الخصخصة في بولندا ظهر ان هناك حوالي **41%** من السكان يرى ان منافع الخصخصة تماثل مساوئها، في حين هناك **30%** فقط يرى انها كانت مجدية وجلبت للاقتصاد والمجتمع آثارا ايجابية. بالمقابل كان هناك **20%** ممن تركز اهتمامه على الجوانب السلبية للخصخصة مؤكدا على انها جلبت آثارا ضارة بالأساس. وإضافة لذلك كان هناك حوالي **68**% ممن تم استكتابهم في هذه الدراسة أكدوا على ان الخصخصة لم تكن الاسلوب المناسب للتغلب على المشاكل المالية التي كانت تواجهها ميزانية الدولة في حينه. بالمقابل كان هناك **70**% من افراد العينة ممن لديهم مواقف ناقدة تجاه الخصخصة السريعة و "الثورية" لمؤسسات القطاع العام على وفق منهج "العلاج بالصدمة" والذي لم يؤيده سوى **11**% من السكان فقط. هذا مع العلم ان **35**% من العينة كان يربط بين الخصخصة والفساد، في حين كان هناك فقط **20**% ممن ربط بين الخصخصة و "الكفاءة الاقتصادية".

وإضافة الى المعطيات اعلاه واستكمالا لها فإنه يمكن بلورة **الخلاصات والاستنتاجات** التالية [23]:

1. **من وجهة نظر طبقية، أدت الخصخصة، بطبعتها البولندية، الى حدوث تحولات هامة في علاقات العمل وفي مجال الشراكة الاجتماعية، وكانت المردودات في أغلبها سلبية** في هذا المجال، وتجلى ذلك قبل كل شيء بالضعف الواضح لتمثيل العاملين في المؤسسات التي تمت خصخصتها. فقد ادت عمليات الخصخصة ليس فقط الى تآكل الوجود النقابي بل وكذلك الى تهميشه، وحتى **اختفاء** أشكال تمثيلية للعمال كالمجالس العمالية التي جرت الاستعاضة عنها بـ "**ممثلين**" في مجالس الإدارة، ومعظم هؤلاء كانوا في الواقع العملي مجرد ألعوبة بأيدي المدراء [24]. وبيّنت التجربة إنه كلما ابتعدنا عن شركات القطاع العام نحو الشركات الخاصة، كّلما ازدادت قوة الإدارات وتقيّدت مجالات نشاط النقابات.

2. **التكاليف والآثار الاجتماعية المرتفعة لعملية "اعادة هيكلة" الاقتصاد الوطني باستخدام الخصخصة عبر منهج "العلاج بالصدمة"**. ومن بين تلك التكاليف والآثار: **الموجة الواسعة لعمليات تسريح العمال** نتيجة خصخصة الشركات الحكومية التي كانوا يعملون فيها. وكانت أعلى موجة من تسريح العمال في السنوات 2001 و2002 بحيث ُقّلص ثلث العاملين في قطاعات المناجم والحديد والطاقة، وخير مثال على ذلك كانت "إعادة هيكلة" قطاع الحديد والصُلب التي رافقها تسريح حوالي 100**ألف عامل**. وقد عرض على العمال المسرحين تعويضات تقاعدية وفي حالات نادرة عرض عمل آخر. كما أّثّرت أزمة سنة 2008 المالية بشكل موجع، وبقيت آثارها قائمة رغم لعدة سنوات. وكان من نتائج هذه الأزمة أن الكثير من الشركات اضطرت لاتخاذ قرارات تمكنها من الاستمرار ونقصد هنا "القرارات التقشفية" التي

---

[22] قارن: "*Prywatyzacja– Oceny, Skojarzenia, Oczekiwania i Obawy*, Centrum Badan Opinii Społecznej, Warszawa, Październik 2009, p.3-10.

[23] قارن: "**الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل ـ التجربة البولندية**..."، مصدر سابق، ص 63 ولاحقا.

[24] R. Towalski, (2000) "*Privatization and industrial relations"*, http://www.eurofound. europa.eu./eiro/2002/09/feature/pl0209103.htm.

أصابت العاملين قبل كل شيء. وكان الخوف من فقدان العمل على أشده في وسط البولنديين وبشكل غير مسبوق.

3. **أدت الموجة الواسعة من عمليات تسريح العمال المشار إليها أعلاه علاه الى نمو معدلات البطالة بشكل سريع،** حيث بلغت ما بين 18-30 % في بداية التسعينيات، وكان هذا من أعلي المعدلات في أوروبا. ويعني ذلك انه كان هناك نحو **(3)** الى **(6)** ملايين من قوة العمل البالغة (**20** مليونا تقريبا) خارج سوق العمل، بالإضافة إلى أن حوالي **(100)** ألف من الداخلين إلي سوق العمل سنويا يحتاجون إلي فرص عمل، هذا في الوقت الذي كان الاقتصاد البولندي يتجه إلي التباطؤ [25]. كما كانت فئة الشباب أكثر الفئات العمرية تأثرا في هذا المجال. وفي ذات الوقت ازدادت أعداد الفقراء حتى بلغ من يعيشون تحت خط الفقر نحو **10**% من السكان عام **1995**، واستمر معدل التضخم لكنه انخفض عن مستويات ما قبل خطة الإصلاح.

هذا وترتبط البطالة وتباطؤ النمو بارتفاع معدل التضخم. ومن هنا فإن البطالة وتباطؤ النمو والتضخم تمثل **التكلفة الاجتماعية** للتحول الاقتصادي عن طريق الخصخصة ونسختها المتطرفة: العلاج بالصدمة التي وضع اسسها التطبيقية في بولندا **ليشيك بالتسيروفيج**.

4. **نتيجة تعاظم البطالة وتنامي مستويات الفقر وعدم وضوح المستقبل لقطاعات واسعة من السكان لوحظ بروز ظاهرة هبوط في معدلات نمو السكان في بولندا** (وهو ما حصل في التجربة الروسية التي اشرنا اليها في اخر من هذه السلسلة). فبحسب هيئة الاحصاء العامة في بولندا (GUS) فإن عدد سكان بولندا سيتناقص تدريجيا. ففي عام 2011 بلغ عدد البولنديين في السن الإنتاجي حوالي (**27**) مليونًا، أما في سنة 2060 فسيبلغ عددهم (16) مليونا فقط وسيتمكن عشرة ملايين منهم من الحصول على عمل.

وتوقف بعض الباحثين عند هذه المشكلة المثيرة والمقلقة طارحين السؤال التالي: **لماذا يزداد عدد الذين لا يريدون إنجاب الأطفال؟** وتوصلوا الى ان الامر يتعلق، في المقام الأول، بانعدام الثقة في المستقبل، فيما يتعّلق بالعمل والاستقرار المالي [26].

5. **تعاظم التفاوتات بين الحد الأدنى للأجور والحد الأعلى لها.** فالمعطيات الاحصائية المتوفرة عن عام 2008 مثلا تشير الى أن 10% من ذوي الأجور العالية من البولنديين كانت أجورهم تزيد بمقدار 794.1% بالمقارنة مع 10% من ذوي أدنى الأجور. كما أن أكثر من 60% من العاملين يتلقى أجرا أقل من متوسط الأجر الإجمالي.

ان الاصلاحات الاقتصادية "الجذرية" التي تم الشروع بتنفيذها عام **1990** (خطة بالتسيروفيج)، فاجأت المجتمع البولندي بمشاكل جديدة لم تكن معروفة من قبل وفي مقدمتها **البطالة وإفلاس الشركات**.

6. نتيجة الآثار السلبية التي تركها تطبيق استراتيجية العلاج بالصدمة، ونتيجة مواقف بعض القادة النقابيين وخصوصا من نقابة **"تضامن"** الذين بدأوا بممارسة النشاط السياسي والحزبي بشكل عارم، تاركين نشاطهم النقابي المتمثل بالدفاع عن حقوق العمال وخصوصا اولئك الذين انتقلوا الى "جيش العمل الصناعي" نتيجة تطبيق تلك الاستراتيجية وتخلى عن الدفاع عنهم قادتهم والنقابات التي ينتمون لها. وهكذا **شعرت الطبقة العاملة عندها بأن قادتها وممثليها المنتخبين يمكن أن يكونوا قد خانوها. وباتت النقابات تخسر الدعم الشعبي، وبدأت صفوفها تتقلص.** وتشير المعطيات الإحصائية المتوفرة الى انه في عام **1991** كان ينتمي للنقابات العمالية في بولندا **28%** من العاملين، في حين انخفضت هذه النسبة الى **20**%

---

[25] لمزيد من التفاصيل قارن: **"ماذا يحصل في شرق اوربا؟"**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.ahram.org.eg/Archive/2001/5/17/FRON6.HTM ؛ كذلك: ابراهيم الغيطاني، **"خيارات الاقتصاد المصري بين نموذجي البرازيل وبولندا". متاح على الانترنيت على الرابط التالي:** http://www.almasryalyoum.com/news/details/319577

[26] قارن: **الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل - التجربة البولندية**...، مصدر سابق، ص 112.

في عام **2000**، اما في عام **2008** فقد كانت بمعدل **16%**، وفي عام **2012** اضمحلت حتى إلى **12%**. وبالمجمل **خسرت النقابات العمالية خلال السنوات 1990-2008 حوالي 70% من أعضائها** [27].

7. **حققت استراتيجية العلاج بالصدمة القائمة على قواعد النيوليبرالية اهدافها وفي مقدمتها اخراج الدولة من الحقل الاقتصادي وتحويلها الى مجرد خفير** ! فبعد عمليات إدخال نظام السوق في عام **1989** إلى الاقتصاد وخصخصته، انسحبت الدولة بحكم ذلك من عدة ميادين محورية. فقد انخفض دور ملكية الدولة في الاقتصاد بشكل ملحوظ: في عام **1990** كان يعمل في القطاع العام **52** % من اليد العاملة التي أنتجت **69**% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي القطاع الخاص **48**% أنتجت **31**%. أما في عام **2011** كانت هذه الأرقام على التتالي **25**% أنتجت **20**% و **75**% أنتجت **68**% (نسبة **11**% المتبقية كانت من الضرائب على المنتجات بعد طرح الدعم الحكومي منها).

ومن الجدير بالذكر انه وعند بداية الانتقال الى الرأسمالية في بولندا عام **1990** كانت هناك (**8453**) مؤسسة تابعة للقطاع العام، وبعد **15** عاما من اطلاق الانتقال نحو الرأسمالية (أي في **2004**) تقلص عدد الشركات الى (**1637**) شركة فقط [28].

8. **لم تجرِ عمليات الخصخصة على وفق منطق "العلاج بالصدمة" بشكل سلس وبدون مواجهات من القوى الاجتماعية المتضررة تمثلت في تنامي الحركة الاضرابية**. وتشير المعطيات الاحصائية لهيئة الاحصاء العامة في بولندا (GUS)، أنه في غضون عقدين من وجود اقتصاد السوق والخصخصة، كانت هناك فترتان من فترات النشاط الإضرابي المكثَّف.

صادفت **<u>الفترة الأولى</u>** في سنوات 1992 - 1993، حينما جرى تسريع إعادة هيكلة الاقتصاد القومي، وما صاحبها من انتهاء السلطة الحاكمة من استعداداتها في مجال خطط الخصخصة. فقد دفع الخوف من عواقب تلك العمليات العاملين في مؤسسات الدولة الصناعية الكبرى، النقابات المهنية إلى اتباع طريق الحركات الاحتجاجية، أملا منها في تعزيز الموقع التفاوضي للعمال قبل الشروع بخصخصة شركات معينة.

ففي العام **1992** نشب ما مجموعه (**6362**) إضرابا، بمشاركة **730 ألف** عامل، فشكل ذلك ما نسبته **43**% من عموم العاملين في المعامل والمصانع (أي المؤسسات) المشمولة بالإضرابات. ونتيجة لتلك الإضرابات فقد تم خسارة ما مجموعه (**2.360.400**) يوم عمل. أما في العام **1993** فقد ارتفعت نسبة الإضرابات لتبلغ (**7443**) إضرابًا، شأنه شأن نسبة العاملين المنخرطين في الإضراب في المعامل والمصانع المشمولة بالإضرابات كان (55%) [29].

أما **<u>الفترة الثانية</u>** للإضرابات المكثفة فقد حصلت في السنتين 2007- 2008، واشتدت على وجه الخصوص في السنة الثانية (اذ بلغت الازمة المالية العالمية ذروتها)، حيث تمت ملاحظة رقم قياسي من الإضرابات في بولندا (أكثر من **12500** اضراب)، بمشاركة نحو مائتي ألف عامل (قرابة نصف مجموع العاملين في مؤسسات العمل المشمولة بالإضراب). ونتيجة لذلك فقد قُدر مجموع أيام العمل المفقودة بـ (**275800**) يوما.

9. اعتمد برنامج/خطة بالتسروفيج على كبح التضخم عبر الاستخدام، وفي نفس الوقت، لتوليفة واسعة من الوسائل التقييدية للسياسية النقدية والائتمانية، الى جانب تعويم العملة البولندية "الزلوتي". ومع ان هذا البرنامج كان "منطقيا" من الناحية النظرية كما يعتقد البعض، إلا انه **حمل جملة من العيوب** من بينها [30]:

---

[27] المصدر السابق، ص 136.

[28] قارن: Krystyna Brząkalik , "*Prywatyzacja przedsiębiorstw w Polsce"*, Narodowy Bank Polski. S. 3.

[29] قارن: **"الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل ـ التجربة البولندية"**. مجموعة مؤلفين تحت اشراف يوليوش غاردافسكي وكاتاجينا باخنياك..، مصدر سابق، ص 206.

[30] لمزيد من التفاصيل قارن: زجسواف سادوفسكي، **" الانتقال والتنمية. مجموعة اعمال..."**، مصدر سابق، ص 129 ولاحقا.

* **أهمل تأثير الانكماش الاقتصادي** (نتيجة رهان البرنامج على مكافحة التضخم للتغلب على الازمة) **على الانتاج ووتائر النمو**.
* **أهمل النتائج الاجتماعية التي يمكن ان تترتب على هذه الوصفة،** وراهن على فرضية قوامها ان التغيرات المطلوب اجراؤها على البنية الاقتصادية يجب ان تخضع لمنطق السوق وآلياته.

ان التصور القائم على فرضية ان الآثار السلبية للسياسة الانكماشية سيتم تحييدها بسرعة من خلال الخصخصة من جهة وتدفق رأس المال الاجنبي من جهة ثانية، مثل هذا التصور لم تزكه الحياة ولا التجربة البولندية ذاتها. هذا مع العلم ان اللبرلة العاصفة للأسعار لا يمكن ان تتم دون انخفاض كبير لعرض النقد وبالتالي الى انخفاض دخول السكان.

وفيما يخص الرهان على **تدفق** رأس المال الاجنبي فقد بينت التجربة في البداية ان النتائج الفعلية كانت مخيبة.

اما بشأن الخصخصة فقد **ساد خطان فكريان**:
- بحسب **الأول**، يتم الانطلاق فرضية مسبقة قوامها ان الشركات العائدة للدولة غير قادرة على التكييف مع متطلبات السوق، لذا ينبغي القيام بتصفيتها بأسرع وقت ممكن. إنه مفهوم لخصخصة الاقتصاد يقوم على **تفكيك** الشركات العائدة للدولة بأي ثمن كان. وفي اكثر اشكاله تطرفا، يرى هذا الخط الفكري ان انخفاض الانتاج هو نتيجة للوتيرة الضعيفة والمتباطئة لخصخصة الشركات الحكومية !.

- اما الخط الفكري **الثاني** فكان يرى انه لا أساس للفرضية القائلة بأن الشركات الحكومية لا يمكنها العمل بفعالية في اقتصاد السوق. على العكس من ذلك ترى هذه المقاربة ان هذا النشاط ممكن بشرط أن يتم ادراج تلك الشركات في نظام ملائم للتسيير والإدارة.

10. حصول تبدلات في منظومة القيم نتيجة الخصخصة وما حملته من آثار سلبية. وقد تجلى ذلك في صورة حدوث تصدع في التأقلم مع اقتصاد السوق والديمقراطية. وتشير احدى الدراسات الى أن أنصار "نظام السوق الصديق" بل وأنصار الاقتصاد الليبرالي، أو الرابحين أو الديناميكيين، أو الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم من الطبقة الوسطى، وجدوا انفسهم انهم يرون في المجتمع البولندي مجتمعًا متفاوتا إلى حد بعيد من الناحية المادية. ومن هذا المنظار لا يوجد فرق بين مالك الشركة الصغيرة أو المتوسطة، لأن **70%** منهم رأى أن التفاوت كان واسعا للغاية [31]. وإذا كان هذا موقف الرابحين من وصفة الخصخصة على وفق منهج العلاج بالصدمة، فكيف الأمر بالنسبة للمتضررين منها فعلا، وهم كُثر؟ سؤال اجاب عليه التاريخ الفعلي لهذه التجربة ولعل رافعي راياتها في بقاع اخرى يلخصون نتائجها ويستخلصون الدروس المطلوبة منها.

11. وككل تجارب الخصخصة الأخرى، **احيطت عملية الخصخصة في بولندا باتهامات بالفساد الاداري والمالي والسياسي ايضا**.
فمثلا احتلت **بولندا** المرتبة الخامسة والثلاثين في تقرير الشفافية الدولية **Global Raport Transparency International** وهي بذلك تماثل الترتيب الذي بلغته كل من **بروناي وتايوان** اضافة الى **البرتغال واسبانيا و"اسرائيل"** [32].

---

[31] قارن: "**الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل ـ التجربة البولندية**..."، مصدر سابق، ص 206.
[32] قارن: "**الرشوة في بولندا حالها حال ما يجري في تايوان**". متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://swiat.newsweek.pl/globalny-raport-transparency-international-korupcja-newsweek-pl,artykuly,352917,1.html

وفي تقرير (المكتب المركزي لمكافحة الفساد **Centralne Biuro Antykorupcyne**) في بولندا لعام 2013 جرت الاشارة الى ان الفساد في هذا البلد يعد من اهم المشكلات التي يواجهها المجتمع البولندي. ويضيف التقرير، استنادا الى استبيان تم اجراءه في عام **2010**، بان حوالي ثلاثة ارباع (**75**%) ممن تم اجراء المقابلة معهم يعتقدون بأن الفساد في بولندا ما زال يحدث غالبا وكانه "امر عادي" [33]. ويرجع التقرير **اسباب** تنامي الفساد الى ان المشاكل المالية وبالنتيجة محدودية موارد المؤسسات وضرورة بقائها على "قيد الحياة" في ظل اقتصاد تحكمه آليات السوق الحرة حيث "السمكات الكبيرة تبتلع السمكات الصغيرة" وحيث لا مكان لـ "الضعفاء"، كل هذا يدفع المؤسسات الى استخدام أي وسائل بما فيها الرشوة للحصول مقاولات وعقود تجعلها قادرة على البقاء وتواصل نشاطها. ويضيف التقرير، انه وفقا لمعطيات الفترة **2011 – 2012** لوحظ تنامي مخاطر استعمال الرشوة في قطاع الاعمال. فقد اعترف حوالي **15%** من مدراء الشركات الذين تم استجوابهم بأنهم على استعداد لتقديم "منافع مالية" من اجل الحصول على عقود ومناقصات او استمرار العلاقات مع "كبار المقررين" في قطاع الاعمال وتطويرها بشكل مستمر عبر تقديم المزيد من "الهدايا الدسمة"، مقارنة بالفترة **2009 – 2010** حيث كانت النسبة قد بلغت **9%** فقط [34].

12. كان وراء تسارع واتساع وتيرة عمليات الخصخصة تحت حراب منهج "العلاج بالصدمة" في بولندا، **إقبال المستثمرين الاجانب على شراء الشركات البولندية التابعة للقطاع العام**. وقد احتلت ألمانيا المرتبة الأولي في الاستثمار في شركات الخصخصة بنسبة 14%، وتلتها الولايات المتحدة بنسبة 8%، ثم هولندا بنسبة 4%، ثم فرنسا والسويد بنسبة 3% لكل منها.

وقد بلغت حصة المستثمرين الاجانب في اصول الشركات المخصخصة نحو **40%** وذلك ما يفسر مسألة تدفق استثمارات أجنبية مباشرة إلي بولندا بنحو (**50**) مليار دولار خلال عشر سنوات. هذا مع العلم أن الخصخصة امتدت في النهاية إلي قطاع البنوك والسكك الحديدية والاتصالات والطاقة والمناجم والبترول وصناعات الدفاع.

13. واضافة لذلك فإنه وعلى الرغم من بعض التحسينات، فقد كانت هناك نقطة حساسة في الاقتصاد البولندي، ويتعلق الأمر هنا بحالة **قطاع التجارة الخارجية**. فبعد أن حققت التجارة نموا ملحوظا في الاعوام الأولى، فقد **شهدت سنتا 1996 و1997 هبوطاً في متوسط معدل نمو الصادرات السنوي** (من حيث حجم البضائع) **بلغ 6%** بينما **تأرجح مستوى الواردات في حدود 20%**. وفي عام **1998**، انخفض بشدة التباين بين معدلي نمو الصادرات والواردات (قُدر نمو الصادرات بنسبة 10% وقُدر نمو الواردات بنسبة **14%**)، الامر الذي ادى الى **حصول عجز حاد في ميزان التجارة الخار**جية. وقد بلغت نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي **7.5%** في عام **1999**، و6.2**%** في عام **2000**. وهذا العجز أساسا ذو **صبغة هيكلية** وهو نابع من استمرار الانخفاض النسبي لقدرة السلع التصديرية البولندية على المنافسة على الصعيد الدولي. والسلع غير المجهزة تجهيزا عاليا تشكل ما يتراوح بين 35% و 40% من صادرات بولندا، وهذه هي السلع الأشد تأثرا بالمناخ التجاري المتغير وبتغير فرص النفاذ إلى الأسواق. ويرى الاقتصاديون المؤيدون لمنهج العلاج بالصدمة انه يمكن اعتبار استمرار وجود عجز كبير نسبياً في الحسابات الجارية بمثابة ظاهرة عادية في اقتصاد سريع النمو يمر بمرحلة تحديث!

ملخص القول، انه وبعد مرور ما يقارب الثلاثة عقود يمكن القول ان **حصيلة** تطبيق منهج العلاج بالصدمة الذي يقوم على فرضية الخصخصة السريعة وبطريقة عاصفة و "ثورية"، تظهر ان هذا الخيار غير ممكن لجملة اسباب من بينها:

---

[33] قارن: Centralne Biuro Antykoupcyne, "*Przewidywane Zagrożenia Korupcyne w Polce"*, Warszawa, 2013, s.5
المكتب المركزي لمكافحة الفساد، **"مخاطر الفساد المتوقعة في بولندا"** (وارشو: 2013)، ص 5.

[34] نفس المصدر السابق.

أولا: الخصخصة السريعة لم تكن ممكنة التحقيق نتيجة محدودية القطاع الخاص في بولندا، إذ كان قطاع الدولة يسيطر على **85%** من الاقتصاد.
ثانيا: نظريا، يمكن التصفية السريعة للجزء الاكبر من القطاع العام، لكن هذه الخطوة لا معنى لها حينما نعرف ان هذا القطاع هو المستوعب الرئيسي للعمالة والممول الرئيسي لمداخيل الميزانية.
ثالثا: كما ان تصفيه هذا القطاع، في جزء منها، غير ممكنة من الناحية الاجتماعية.
رابعا: في ظروف يسود فيها الركود ووتيرة عالية للبطالة فان دفع المؤسسات الى الخصخصة السريعة بعد افلاسها وتصفيتها، بعد اخضاعها لمنطق السوق وآلياته الطليقة في المنافسة، هي في الواقع وصفة مشكوك فيها وغير قابلة التحقيق دون ان يرافقها تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة. والنتائج الفعلية تفقأ العين!